

## آخر احصائية لضحايا ١٣٠٠ يوم من العدوان الغاشم على اليمن



اصدر المركز القانوني للحقوق والتنمية آخر إحصائية لـ ١٣٠٠ يوم  
من الحرب التي تقودها السعودية ضد الشعب اليمني

وبحسب المركز فإن أكثر من (١٥،١٨٥) من المدنيين قتلوا بطائرات  
تحالف العدوان بينهم (٣٥٢٧) طفل و (٢٢٧٧) امرأة. كما أصيب ما لا يقل  
عن (٢٣،٨٢٢) مدنيا بينهم (٣٥٢٦) طفلا و (٢٥٨٧) امرأة

واشار الى ان (٢٣،٨٢٢) مدني بينهم (٣٥٢٦) طفل ، و(٢٥٨٧) امرأة لا  
زالوا إلى اليوم يعانون من قلة الأدوية والمستلزمات الطبية والعلاج النوعي  
بسبب الحصار في ظل صمت مخزي لمنظمات الطفولة وحقوق الإنسان

وقدر المركز القانوني وفاة ما لا يقل عن ١٦٠ الف مواطن يمني من  
الاطفال والمرضى والجرحى واصحاب الامراض المزمنة بالقتل الصامت  
جراء الحصار المفروض على اليمن الذي نتج عنه انعدام الحاجيات  
الاساسية والادوية والخدمات الطبية

مضيفا "توفي ما يقارب ٢٢٠٠ يمني بالإصابة بمرض الكوليرا الذي اجتاح  
البلاد منذ بداية العام الجاري وفقا لما اكدته تقارير الصحة العالمية  
". واليونسيف

واوضح انه وخلال فترة ١٣٠٠ يوم دمر القصف البنية التحتية ، فقد  
استهدف القصف المباشر (١٥) مطار و(١٤) ميناء ، كما ألحق أضرار  
بالطرق والجسور بلغت (٢٥٥٩) ما بين طريق وجسر، و(٧٨١) خزان  
وشبكة مياه، و(١٩١) محطة كهرباء ومولدات، و(٤٢٦) شبكة اتصالات،  
لتصبح أهم المنشآت الحيوية في اليمن خارج نطاق لينعكس كارثياً على  
حياة مجمل اليمنيين

وفي القطاع الاجتماعي اكد المركز القانوني تدمير أكثر من (٩١١،٤٢١) منزل، وتشريد أكثر من ٤ مليون نازح ومشرّد، و(٩٣٠) مسجد، و(٨٨٨) مركز ومدرسة تعليمية، وتوقفت (٤٥٠٠) مدرسة ، كما قصف (٣٢٧) مستشفى ومرفق صحي ، و(٣٨) مؤسسة إعلامية . وأشار الى استهداف طيران تحالف العدوان الوحدات الإنتاجية منها (٨١٨،١) منشأة حكومية، و(٧٤٩) مخزن أغذية، و(٦٢١) ناقلة مواد غذائية، و(٦٢٨) سوق ومجمع تجاري، و(٣٦٢) محطة وقود سيارات، و(٢٦٥) ناقلة وقود، و(٣٣١) مصنع، و(٣١٠) مزرعة دواجن ومواشي، و(٢١٩) موقع أثري ، و(٢٧٩) منشآت سياحية، و(١١٢) ملعب ومنشأة رياضية، لتصبح أهم القطاعات الخاصة والعامة والمختلطة خارج عملية الإنتاج ما كلف الاقتصاد الوطني خسائر كبيرة وخلق أزمات اجتماعية تمثلت بالبطالة والارتزاق والفقر.

ولفت المركز القانوني الى أن هذه الأرقام لا تعبر عن الحصيلة النهائية للقتلى والمتوفين والجرحى والمنشآت المدنية والخدمية والإنتاجية المدمرة المتضررة أو المتوقفة.

وطالب المركز بضرورة تشكيل لجنة تحقيق دولية للاطلاع على حجم الكارثة للتأكد من هذه الأرقام.

كما طالب المجتمع الدولي بتحمل مسؤولياته القانونية والأخلاقية والإنسانية تجاه هذه المأساة الأكبر منذ انتهاء الحرب العالمية الثانية، وفق تقارير المنظمات.

وشدد على ضرورة التحرك الدولي والإقليمي العاجل لإنهاء الحرب على اليمن مطالباً فريق مجلس حقوق الإنسان المعني باليمن الى تحمل مسؤولياته والقيام بالتحقيق الجاد في الجرائم المرتكبة بحق المدنيين في اليمن بكل مهنية وحيادية.

وذكر المركز القانوني الأمم المتحدة ان تراعي مسؤوليتها بالالتزام بحماية حقوق الإنسان وقواعد القانون الدولي الإنساني في اليمن واهمها حماية المدنيين والسكان في الأحياء السكنية المكتظة بالسكان وحماية النساء والأطفال وفتح الحصار الغير قانوني والذي يفرض على الأطفال والنساء والضعفاء والفئات المهمشة موتاً آخر نتيجة مواجهه نقص الغذاء والدواء والأمراض والفقر.